الصباح الاقتصادية
17
العدد 1392 - السنة الخامسة
الاثنين 6 ذو الحجة 1433 - الموافق 22 اكتوبر 2012
Monday 22 October 2012 - No.1392- 5th Year

نزيف لم يتوقف مع أولى جلسات الأسبوع الجاري

البورصة دفعت ثمن... الإرهاب السياسي

- الحراك العبثي ألقى بظلاله على قاعة التداول
- التشاؤم يخيم على المتداولين بعد الحديث عن «المسيرة»
- هبوط حاد وصل إلى درجة.. انهيار الأسعار

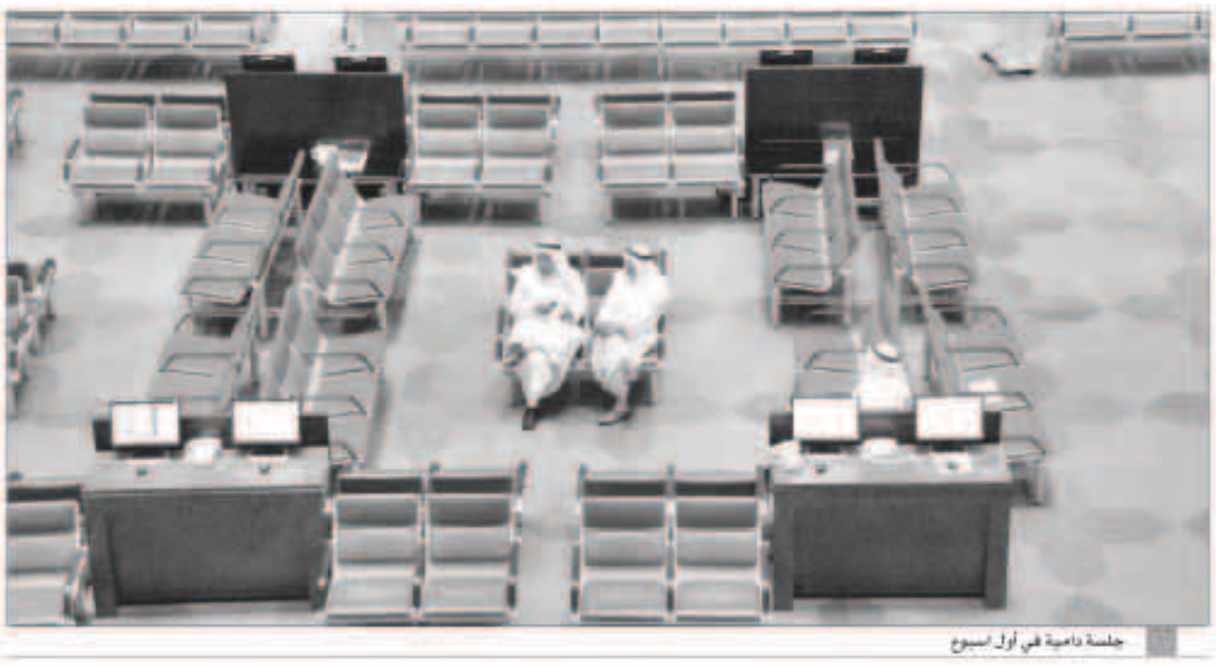
جلسة دامية في أول اسبوع

- جلسة دامية غير مبررة.. ودعوات لإنقاذ السوق
- انزلاقة كبرى ليس لها علاقة بالوضع الاقتصادي في البلاد
- حالة التمرد على القانون يجب ألاتصل إلى مراحل متقدمة

المحرر الاقتصادي

هوى أمس سوق الكويت في أولى جلسات الأسبوع الجاري ليسجل أدنى معدل هبوط منذ بداية العام بـ180 نقطة بعد ان تجاوز المؤشر السعري أكثر من 200 نقطة خلال جلسة التداول الدامية التي جاءت كردة فعل على الإرهاب السياسي المتمثل بحشد الحشود للمسيرة اعتراضا على «الصوت الواحد» بعد اجراء تعديل جزئي في نظام التصويت.

وحسبما جاءت التوقعات التي اشارت اليها «الصباح» في التقرير الاقتصادي أمس فان السوق خضع للمحرضين الذين اختطفوه من خلال ارتفاع سقف الخطاب السياسي، وهذا ما ظهر في جلسة أمس حيث ثقل السوق بنزف الكثير من النقاط، فيما تراجعت العديد من الشركات بالحدود الدنيا، اضافة الى الإنخفاضات الحادة لعدد من المجاميع الاستثمارية التي كانت تنشط في الجلسات العادية.

يوم حزين

ووصف المراقبون ما حصل في جلسة أمس بانه يوم حزين للغاية، تكبد خلاله المستثمرون خسائر فادحة نتيجة الهبوط الحاد الذي وصل الى درجة الإنهيار في الأسعار.

وأكد المراقبون: ان السوق حالياً تحت تاثير المشهد السياسي وليس تحت المشهد الاقتصادي الذي ظهرت بوادره الايجابية مؤخرا ولا يوجد ما يدعو الى القلق، لكن الأحداث السياسية المتسارعة كان لها دور سلبي على نفسيات المتداولين، ما ادى الى الانزلاقة الكبرى.

واضاف المراقبون: ان حالة العبث – ان استمرت – فإنها تؤثر على جميع مناحي الحياة الاقتصادية، اضافة الى السياسية وهذا ما يرفضه الجميع دون استثناء.

حالة تمرد

وشدد المراقبون على ان حالة التمرد على القانون يجب الا تصل إلى مراحل متقدمة ولابد من أن يعود الاستقرار ليلقي بظلاله على سوق الكويت الذي ظل آخر جلسة في الاسبوع الماضي، لكن بدرجة اقل حدة مقارنة مع ما حصل في جلسة الثلاثاء الماضي، مشيرين الى ان بعض المجاميع تراجعت بشكل واضح، وجاء يوم أمس ليدفع السوق الى الهاوية.

واكد المراقبون ان الحركة في سوق الكويت طوال الاسبوع الماضي كانت حذرة للغاية، وهذا ما عكستها السيولة المتواضعة بعد ان كانت تجاوزت الأسابيع الماضية حاجز الـ45 مليون دينار على وقع الرغبة بتنشيط الوضع الاقتصادي وعلى وقع ترقب صدور قرارات اقتصادية مهمة، لكن المشهد الأخير كان صعبا.

وكان سوق الكويت تعرض الى موجة هبوط عنيفة من «النزيف الحاد» في اسعار العديد من الشركات بسبب تداعيات ما شهدته الساحة المحلية من اضطرابات ومواجهات مع رجال الأمن وانزلقت المؤشرات الرئيسية الى أدنى حد متأثرة بهبوط حاد لعدد واسع من الاسهم بغض النظر عن وضعها المالي والاستراتيجي، اذ ان «الاضطراب» القى بظلاله على السوق.

مؤشر «كويت 15»

واغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 6.85 نقطة في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 981.15 نقطة.

واغلق المؤشر السعري على تراجع قدره 180.53 نقطة ليبلغ مستوى 5729.38 نقطة كما اغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 5.34 نقطة عند مستوى 406.84 نقطة. وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق نحو 269.2 مليون سهم بقيمة بلغت حوالي 30.8 مليون دينار وذلك عبر 4619 صفقة نقدية. وحقق سهم «الهلال» أعلى مستوى بين الاسهم الرابحة مرتفعا بنسبة 6.1 في المئة تلاه سهم «المواساة» بارتفاع نسبته 4.94 في المئة ثم سهم «أهلية.ت» بنسبة ارتفاع بلغت نحو 2.11 في المئة.

وسجل سهم «سيتي جروب» أكبر تراجع بين الاسهم الخاسرة متراجعا بنسبة 13.79 في المئة تلاه سهم «المستثمرون» متراجعا بنسبة 12.12 في المئة ثم سهم «قرين فايضة» بنسبة تراجع بلغت نحو 11.9 في المئة.

واستحوذت خمس شركات هي «تمويل خليج» و«ميادين» و«ابيار» و«المستثمرون» و«الإثمار» على 45.7 في المئة من اجمالي كمية الاسهم المتداولة بمجموع بلغ نحو 123.1 مليون سهم.

أين دور المحفظة الوطنية في الجلسة الدامية؟

تساءل المراقبون امس امام المشهد الدامي في سوق الكويت: اين دور المحفظة الوطنية أمام السونامي الأحمر الذي عصف بجميع مؤشرات سوق الكويت؟، لماذا لم تتدخل في الوقت المناسب وتكتفي بعمليات شراء على أسهم محددة دون أن تنظر الى السوق بشكل عام؟.

ودعا المراقبون هيئة الاستثمار الى سرعة التدخل لوقف النزيف، خاصة ان الفريق الحكومي الذي تم تشكيله مؤخرا بات مسؤولا عن معالجة الاختلالات الاقتصادية ولابد ان يكون له دور محوري أمام هذه الأزمة.

اضطراب غير عادي.. والنزيف يستمر اليوم

اكد المراقبون ان سوق الكويت شهد أمس اضطرابا غير عادي، ما دفع المضاربين الى استغلال الظرف الطارئ إلى استغلال «حالة الهلع» والقيام بالقناص الفرص وشراء أسهم محددة كانت معروضة بالحدود الدنيا.

واضاف المراقبون ان الضغوطات السياسية ليست من مصلحة السوق، متسائلين، لمصلحة من هذا العبث بالسوق عن طريق التصعيد السياسي وتعطيل عجلة التنمية؟

وقال المراقبون: ان المشهد السياسي ظل المسيطر وفرض نفسه على قاعة التداول، فيما يرى آخرون ان النزيف سيستمر اليوم.

يدفع فاتورة صعبة يتحملها صغار المتداولين.

وأطلق المراقبون دعوات عاجلة الى اصحاب القرار لانتشال السوق من الوضع المأساوي حتى لا تتزعزع الثقة بهذا الشريان الحيوي.

وقال المراقبون ان «التخريب السياسي» وصل الى قاعة التداول، اذ ان البورصة حساسة للغاية تتأثر بأي «توتر سياسي»، وهذا ما دفع المتداولين والمستثمرين إلى موجة البيع أمس ترقبا لما ستؤول اليه التطورات على المشهد السياسي.

وشدد المراقبون ان العبث السياسي انعكس على سوق الكويت، وبالتالي انعكس على المواطنين انفسهم الذين تضرروا من هبوط الاسهم التي بحوزتهم، لذلك لابد من انقاذ الوضع قبل فوات الأوان، مؤكدين ان هذه مهمة المحفظة الوطنية التي يجب ان تقوم بدورها بشكل اكبر من الحالي، والا تركز على شركات محددة.

ودعا المراقبون إلى ان تسود الحكمة بدلاً من لغة التصعيد ونهج التخريب، وذلك للحفاظ على الاقتصاد الوطني، اذ ان سوق الكويت يحظى بسمعة دولية، ولابد من المحافظة عليها. وكان سوق الكويت دفع الفاتورة على مدى اربعة أيام متتالية بعد ان لاحت في الأفق بوادر صعود للسوق، خاصة انه كسر حاجز الـ 6 آلاف نقطة ليواصل رحلة الصعود، لكن ما حصل من تطورات سياسية عطلت مسيرته ما ادى إلى تدني السيولة وتراجع أسعار العديد من الشركات، في حين ان المحفظة الوطنية بحاجة إلى تفعيل دورها في عمليات شراء واسعة تشمل جميع الشركات في السوق وأكد المراقبون ان التراجعات استمرت حتى السوق هوى امس بصورة أقلقت عموم المستثمرين حيث تحتاج البورصة الى شتى صور الدعم الحكومي بدليل ان القيمة المتداولة خلال 15 دقيقة الأولى لم تتعد ستة ملايين دينار على خلاف الفترة نفسها وما كانت تحققه اكثر بكثير بنسبة 65 في المئة على الاقل.

ورأى الهاجري «انه كان هناك ضغط متعمد بهدف دفع المتداولين للتصرف في اسهمهم ما يعني مزيدا من الخسائر حيث طالت عمليات النزف معظم الاسهم التي وصل بعضها الى الحد الادنى كما كان قطاع البنوك في غير مستوياته السابقة نظرا الى السلوك المضاربي الذي انتهجته بعض المجموعات». من جانبه قال المحلل المالي علي النمش: ان الأوضاع السياسية والتردي الحاصل على الساحة المحلية «ساهم بصورة كبيرة على منوال اداء السوق الحساس والذي يتأثر كثيرا باي تطورات كانت ايجابية ام سلبية وكانت وتيرة الخاوف اكثر ما كان متوقعا». من ناحيته عزا المحلل المالي ميثم الشخص تراجع الاداء في السوق اليوم الى تطورات الاوضاع على المشهد السياسي والوقفات الاحتجاجية التي اثرت على نفسيات المتعاملين حيث فضل بعضهم عدم المخاطرة والانتظار لما ستؤول اليه مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية. واضاف الشخص ان ما تبقى من ايام التداولات قبل اجازة العيد «عادة ما كانت تشهد تحركات بصورة بطيئة ولكن هذا الاسبوع سيستمر على حالة ما لم يشهد حزمة من المحفزات وفي صدارتها التدخل الحكومي».

سوق الكويت خسر 3 في المئة في جلسة واحدة

محللون: حالة قلق سيطرت على أوامر البيع والشراء

ميثم الشخص

- الشخص: الوضع يستمر على حاله ما لم يشهد هذا الأسبوع حزمة من المحفزات

علي النمش

- النمش: مستقبل يلفه الغموض على المستوى القريب

«كونا»: أجمع محللون ماليون كويتيون على ان تطورات المشهد السياسي القت بظلالها السلبية على مجريات اداء سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» في بداية التداولات الأسبوعية ليخسر المؤشر السعري 180.6 نقطة وسط عمليات عشوائية.

وأوضح المحللون في لقاءات متفرقة مع «كونا» امس ان حالتي القلق والترقب سيطرتا على أوامر البيع والشراء لاستجلاء اتجاه السوق خصوصا مع قرب حلول اجازة عيد الاضحى المبارك ما جعل بعض مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية يركزون على عمليات جني الارباح السريعة للاستفادة من تدني المستويات السعرية للعديد من الاسهم. وأكدوا ان آلية الاداء اتسمت بحالات من التخبط خصوصا من جانب صغار المستثمرين منذ البداية ومرورا بمنتصف التداولات حيث خسر السوق في هذه الاثناء نحو 3 في المئة وانتهاء بقرع جرس الاغلاق وسط اخفاقات على الأسهم الرخيصة والمضاربية.

وقال المحلل المالي محمد الهاجري ان السوق هوى امس بصورة أقلقت عموم المستثمرين حيث تحتاج البورصة الى شتى صور الدعم الحكومي بدليل ان القيمة المتداولة خلال 15 دقيقة الأولى لم تتعد ستة ملايين دينار على خلاف الفترة نفسها وما كانت تحققه اكثر بكثير بنسبة 65 في المئة على الاقل.

ورأى الهاجري «انه كان هناك ضغط متعمد بهدف دفع المتداولين للتصرف في اسهمهم ما يعني مزيدا من الخسائر حيث طالت عمليات النزف معظم الاسهم التي وصل بعضها الى الحد الادنى كما كان قطاع البنوك في غير مستوياته السابقة نظرا الى السلوك المضاربي الذي انتهجته بعض المجموعات». من جانبه قال المحلل المالي علي النمش: ان الأوضاع السياسية والتردي الحاصل على الساحة المحلية «ساهم بصورة كبيرة على منوال اداء السوق الحساس والذي يتأثر كثيرا باي تطورات كانت ايجابية ام سلبية وكانت وتيرة الخاوف اكثر ما كان متوقعا». من ناحيته عزا المحلل المالي ميثم الشخص تراجع الاداء في السوق اليوم الى تطورات الاوضاع على المشهد السياسي والوقفات الاحتجاجية التي اثرت على نفسيات المتعاملين حيث فضل بعضهم عدم المخاطرة والانتظار لما ستؤول اليه مجمل الأوضاع الداخلية والخارجية. واضاف الشخص ان ما تبقى من ايام التداولات قبل اجازة العيد «عادة ما كانت تشهد تحركات بصورة بطيئة ولكن هذا الاسبوع سيستمر على حالة ما لم يشهد حزمة من المحفزات وفي صدارتها التدخل الحكومي».

«كيبكو» توقع مذكرة مع «أوريكس» لتطوير الخدمات المالية في المنطقة

فيصل العيار

«كونا»: أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» أمس توقيعها مذكرة تفاهم مع شركة «أوريكس» وهي اكبر مجموعة للخدمات المالية غير المصرفية في اليابان وذلك لتاسيس تحالف استراتيجي لتطوير خدمات الاجارة والخدمات المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

وقال نائب رئيس مجلس ادارة «كيبكو» فيصل العيار في تصريح صحافي: ان مذكرة التفاهم بين الشركتين «تتضمن ايضا نية اجراء دراسة جدوى تبدأ خلال الأشهر الثلاثة المقبلة للنظر في امكانية انشاء شركة اجارة في الجزائر».

واضاف العيار ان شركة «أوريكس» احدى أكبر شركات الخدمات المالية في العالم «ويسرنا موافقتها على دراسة امكانية التعاون معنا وسنتيح لنا الخبرات في تلك الشركة الى جانب معرفتنا بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تقييم امكانات انشاء شركات للاجارة في بعض أسواقنا الرئيسية».

وأوضح ان نية اجراء دراسة جدوى تأسيس شركة اجارة في الجزائر «تستند الى تجربتنا الايجابية في هذا البلد لان الجزائر تتمتع ببيئة ملائمة لممارسة الأعمال التجارية وتمتلك امكانيات هائلة لهذا النوع من الأنشطة».

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة والرئيس التنفيذي لشركة «أوريكس» يوشيهيكو ميياوشي «ان شركتي «كيبكو» و«أوريكس» لديهما فلسفة الاعمال والاهداف ذاتها وقد وضعنا اليوم الاسس لعلاقة مثمرة وطويلة الأجل».

واضاف ميياوشي ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا «تشكل بالنسبة لشركة «أوريكس» سوقا مهما ونامل التوسع في انشطتنا بالتعاون مع «كيبكو»» موضحا ان عمليات الاجارة «تلعب في جميع انحاء العالم دورا مهما في انشاء بنية تحتية صناعية وتوفير فرص العمل من خلال تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة».

وأشار الى ان انتشار هذا القطاع في هذه المنطقة «لا يزال منخفضا ونعتقد اننا من خلال مشروعنا المشترك مع «كيبكو» ان نؤسس اعمالا ناجحة فقط بل ستساهم ايضا في تطوير اقتصادات البلدان التي سنعمل فيها».

البنوك الكويتية تحتل مراتب متقدمة خليجياً لجهة حجم الودائع في نهاية 2011

بنك الخليج
GULF BANK
شعار بنك الخليج

«كونا»: احتلت البنوك التقليدية الكويتية ترتيبا متقدما على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لجهة حجم الودائع لدى هذه البنوك كما في نهاية عام 2011 وحازت على تراتيب بواقع الـ6 والـ16 والـ19 من اصل 52 بنكا خليجيا تقليديا.

واظهر معهد الدراسات المصرفية في الكويت ضمن كتابه السنوي الذي يتناول بنوك دول مجلس التعاون الخليجي وصدر أخيرا ان البنك الاهلي التجاري السعودي احتل المرتبة الاولى بوصول حجم الودائع لديه 69.25 مليار دولار امريكي فيما احتل بنك قطر الوطني المرتبة الثانية بـ65.3 مليار دولار تلاه بنك الامارات دبي الوطني بـ59.7 مليار دولار.

وبحسب كتاب معهد الدراسات المصرفية المذكور فقد احتلت مجموعة «سامبا» المالية السعودية المرتبة الخامسة من حيث الودائع بـ42.1 مليار دولار تلاها بنك الكويت الوطني في المرتبة السادسة على مستوى الخليج العربي وفي المرتبة الاولى على المستوى المحلي ب 39.8 مليار دولار تلاه بنك الرياض السعودي في المرتبة السابعة خليجيا بودائع بلغت نحو 38.9 مليار دولار.

وبالنسبة لبقية البنوك الكويتية ووفقا للكتاب احتل بنك الخليج الكويتي المرتبة الـ16 خليجيا والثانية محليا بحيازته على ودائع بقيمة 15 مليار دولار تلاه بنك برقان الكويتي الذي احتل المرتبة الثالثة كويتيا والـ19 خليجيا بودائع تقدر بنحو 13.4 مليار دولار.

وبين ان البنك التجاري الكويتي حل في المرتبة الرابعة كويتيا والـ22 خليجيا بودائع بلغت 11.2 مليار دولار في حين احتل البنك الاهلي الكويتي المرتبة الخامسة كويتيا والـ25 خليجيا بودائع قدرت بنحو تسعة مليارات دولار كما في نهاية العام الماضي.

وكانت تقارير حديثة أظهرت ان نسبة القروض الى الودائع في البنوك الكويتية بلغت نحو 66 في المئة كما في نهاية الربع الثاني من 2012 وذلك على صافي القروض والسلفيات البالغ نحو 27.7 مليار دينار في حين بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك الكويتية مجتمعة «الإسلامية والتقليدية» نحو 42.1 مليار دينار «148.8 مليار دولار امريكي كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي.

وتبلغ نسبة القروض الى الودائع اقصاها في البنك الاهلي بمعدل 76 في المئة ثم بنك الخليج بـ76 في المئة وبنك برقان بـ59 في المئة ثم البنك التجاري الكويتي بـ68 في المئة وبنك الكويت الوطني بنسبة 69 في المئة.

بنك برقان
BURGAN BANK
driven by you
شعار بنك برقان